مراقب

مع أول ممارسة ديمقراطية في تاريخ العراق

الانتخابات بين الشرعية والتوافق والوفاء للناخبين

المحامي/ حميد طارش الساعدي

شرعية الانتخابات

استقر الوصف القانوني للانتخاب على انه حق للانسان وبالتالي له الحرية الكاملة في ان يمارسه او لا يمارسه، وهذا يقودنا الى نتيجة قانونية مفادها ان عدم المشاركة في الانتخابات لا ترتب اية مسؤولية قانونية على الاشخاص الذين لم يشاركوا كما لا تنقص من شرعية الانتخابات بسبب عدم المشاركة، لذلك سارت قوانين الانتخابات على عدم تحديد نسبة المشاركة او بعبارة أدق لا تنتقص شرعية الانتخابات بسبب عدم مشاركة البعض فيها ولا تتوقف شرعيتها على نسبة محددة عدديا للمشاركين في الانتخابات. واوجبت قوانين الانتخابات لضمان شرعيتها وقبولها ان تكون حرة، اي بمعنى، ان يكون باب التنافس للمرشحين مكفولا من دون تمييز لاي سبب وفق معايير عامة تتعلق بالسن والجنسية والمؤهلات الاخرى، وان يكون للناخبين الحق بالتصويت لأي مرشح باختيارهم الحر من دون اكراه او اجبار للتصويت لمرشح معين، وان تكون نزيهة، اي بمعنى، ان لا يكون تزوير فيها او شراء اصوات او استغلال المناصب الحكومية للدعاية الانتخابية لطرف معين، بعكس الدعاية الحكومية العامة للتثقيف الانتخابي التي تكون جيدة ومطلوبة، وتنص قوانين الانتخابات، لضمان ما ورد، على الرقابة، بحيث تكون متاحة لممثلي الاطراف المتنافسة ومؤسسات المجتمع المدني والصحافة والاعلام، وسواء كانوا مواطني الدولة او من الاجانب، واتجهت اليوم قوانين الانتخاب للعديد من دول العالم إلى النص على انشاء هيئة مستقلة عن سلطات الدولة للاشراف على العملية الانتخابية.

وتحدث في العمليات الانتخابية عمليات خرق لقانون الانتخاب وتزوير ومخالفات، لكن هل يؤدي ذلك الى زوال الصفة الشرعية للانتخابات؟ الجواب وفقا للتجارب العالمية ومن الناحية القانونية هناك هيئة قضائية تفصل في الطعون المقدمة اليها وفقا للقانون واستقرت الاحكام القضائية على اعادة الانتخابات فقط في حالة ثبوت التزوير او اي خرق آخر كان السبب في ترتب النتيجة اي الفوز، اي بمعنى اخر، قوانين الانتخاب تنص على معالجة قانونية لما يحدث من خروقات من خلال اعطاء الحق للجميع في تقديم الشكاوى والطعون، عن ما رافق العملية الانتخابية من مخالفات قانونية، امام هيئة قضائية للنظر فيها واصدار الاحكام التي من شأنها ازالة الاثار المترتبة على تلك المخالفات.

الانتخابات والاحتلال

الانتخابات في ظل الاحتلال لم تكن الاولى من نوعها في العراق فهي جرت سابقا في المانيا واليابان وايطاليا، وفي الوقت الحاضر جرت في فلسطين ولاقت ترحيبا ودعما وتأييدا كذلك الانتخابات العراقية لاقت الترحيب والدعم والفرح من جميع الاحرار والصادقين في العالم باستثناء الحكام المستبدين واقلامهم المأجورة وفضائياتهم الخائبة والعراق ليس بحاجة الى تأييد هؤلاء، بل، وبكل تأكيد، عدم رضى هؤلاء هو الشهادة بعينها لنزاهة الانتخابات وحرية العراق طبقا لتناقض الاضداد.

ومن جانب آخر، فان مدى شرعية الحكومة المؤقتة التي جرت في ظلها الانتخابات، هي الاكبر والافضل من لا شرعية النظام السابق التي جاءت نتيجة انقلاب دنيء وصفقات خيانة وعلى اعتاب نظام لا شرعي هو الآخر، ونالت اعتراف حكومات دول العالم بها ومجلس الامن بموجب قراره (١٥٤٦)، وتبقى الحكومة المؤقتة ضرورة ملحة لايمكن الاستغناء عنها نتيجة الفراغ الحكومي، وعلى خلاف الاستبداد، عملت على قيام الانتخابات الحرة النزيهة وهي الان تستعد للانسحاب امام الحكومة المنتخبة من قبل الجمعية الوطنية المنتخبة من قبل الشعب العراقي.

التوافق المطلوب

التوافق ضرورة مطلوبة لبدء مسيرة العراق نحو التحرر والاعمار وتأمين الرفاهية لابناء الشعب، لكن يبدو الحديث عن التوافق وكأنه اقتسام للسلطة ومنح امتيازات حكومية لبعض ممثلي الشريحة التي كانت لديها تحفظات على الانتخابات، ولكي يكون التوافق صحيحا ومنتجا لاهدافه يجب ان يكون، من اجل العراق وبنائه وازدهاره، ومن اجل ان يعم السلام ربوع العراق، من اجل نبذ انواع التمييز كافة، من اجل منع عودة الظلم والاضطهاد، من اجل منع عودة الدكتاتوبية، من اجل منع ظلم طائفة لأخرى، وهذا يتطلب المواقف الصريحة والمعلنة على ادانة نظام الظلم والاضطهاد والمقابر الجماعية والانفال وحلبجة، والبراءة من نظام صدام وادانة اعمال القتل للابرياء من قبل الصداميين الجدد، وادانة اعمال التخريب للثروة الوطنية المتمثلة بأنابيب النفط ومحطات الكهرباء، وادانة عمليات القتل المنظم التي بدأها صدام ومازالت مستمرة لكل ماهو شريف ومخلص ومبدع، فالتوافق المطلوب هو العمل الجمعي للمتوافقين ومن يمثلونهم على ايقاف ومكافحة العنف والارهاب والتخريب، وعلى اشاعة مفاهيم عدم التمييز والتعددية وقبول الرأي الاخر، وتحريم عودة الدكتاتورية والاضطهاد والانفراد بالسلطة، والتأسيس لدستور يضمن ذلك بعيدا عن توافقات جديدة بل تكون الكفاءة والنزاهة الاساس في اختيار السلطات العامة.

الوفاء للناخبين

هناك مهام كبيرة تنتظر الحكومة المنتخبة القادمة، ولا يمكن اعادة القول بأن مدة قصيرة كما قيل في الحكومة الحالية، ومنذ سقوط النظام والناس بحاجة الى معالجة للكثير من الهموم والمعاناة كان خطها البياني بانحدار شديد ومن دون مبالاة من قبل المسؤولين ولعل مما تم تشخيصه في المعالجة هو إمساك زمام المبادرة من قبل الحكومة باتخاذ اجراءات فعالة من شأنها وضع حد لمعاناة الشعب والقيام بأعمال تتناسب مع تضحية ابناء الشعب في المخاطرة بأرواحهم من اجل انتخاب المرشحين وتشكل الوفاء لوعودهم المعلنة في تخفيف المعاناة وتلبية الاحتياجات، واذا كانت المسألة الامنية تشكل الصدارة وتمثل السبب في انواع اخرى من المشاكل فهي تتطلب تأسيس اجندة امنية فعالة وقوات حدود نشيطة لايقاف تغذية الارهاب، وتعزيز قوة الشرطة والحرس الوطني لحماية انابيب النفط ومحطات الكهرباء، وهذا بدوره سيقلل من المعاناة في عدم توفر الكهرباء والوقود ويوفر رؤوس اموال للاعمار والبناء الذي سيمتص البطالة المنتشرة ويرفع المستوى المعيشي، ايضا هناك جانب آخر مهم يتعلق بشيوع الفساد الاداري الذي يتطلب مراقبة شديدة ونزيهة وعقوبات صارمة لايقاف الفساد الاداري الذي يهدد بضعف الاداء الحكومي وسرقة الثروات العامة، مرة اخرى، وابتزاز الناس، وابسط معالجة لهذا تشغيل المئات ان لم نقل الالاف من العاطلين عن العمل من حملة الشهادات الجامعية واصحاب الخبرة، الذين لم تدنسهم الوظيفة الصدامية بأنجاسها، في الوظائف الحكومية بعد تطهيرها من الموظفين المفسدين.

ماذا تحقق من قرارات مؤتمر منظمة العمل الدولية (من أجل مستقبل أفضل للعراق)؟

مازالت البطالة في تفاقم مستمر تحصد مستقبل الشباب وتغتال فرص الاستثمار

بغداد/ عبد الزهرة المنشداوي

مضى على عقد المؤتمر الدولي للتشغيل من اجل مستقبل افضل للعراق في العاصمة عمان اكثر من شهرين.. و كان برعاية منظمة العمل الدولية بحضور السيدة ليلى عبد اللطيف وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية ووزير التخطيط والتعاون الانمائي والسيد أمجد المجالي وزير العمل في المملكة الاردنية الهاشمية و الدكتور طالب الرفاعي المدير الاقليمي لمنظمة العمل الدولية في البلدان العربية وشارك الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق بوفد مؤلف من خمسة اعضاء من المكتب التنفيذي. كما شارك في المؤتمر وفد اتحاد الصناعات العراقي وممثلو وزارات العمل و الشؤون الاجتماعية والتخطيط والاسكان و المالية والبلديات والصناعة والزراعة والتجارة والمهجرين وامانة بغداد والمرأة وعدد من اساتذة الجامعات العراقية اضافة الى خبراء منظمة العمل الدولية ومقرها الرئيس في جنيف.

وتمخض المؤتمر عن عمل ورش تهدف لتطوير قدرات العاملين في وزارات الدولة العراقية ومنظمات المجتمع المدني في مجال تطوير سياسات واساليب التشغيل. وساهم في اعمال المؤتمر والورش اكثر من (١٠٠) مشارك.

اهتمام دولي كبير

مندوب (المدى) التقى بعضو المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال في العراق وعضو الوفد المشارك في اعمال المؤتمر السيد هاشم جونه عبد ليسأله عن طبيعة المؤتمر وما تم تحقيقه من قراراته لاهمية ذلك على العراق فقال:

هناك اهتمام دولي بالعراق نتيجة الاوضاع الاقتصادية المتردية التي تسود فيه في الوقت الحاضر خاصة زيادة نسب البطالة بحدود بعيدة لهذا بادرت منظمة العمل الدولية بمشاركة بعض المنظمات الدولية ومنها هيئة الامم المتحدة التي تنبثق عنها هذه المنظمة لمعالجة ودراسة الوضع في العراق خاصة من ناحية زيادة نسب البطالة فيه وبالتحديد بين صفوف الشباب. وقد تقدم المشاركون في المؤتمر من ممثلي الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والجامعات في العراق ومنظمات دولية وخبراء من منظمات الامم المتحدة المعنية ببحوث تخص الوضع القائم في العراق وسبل معالجته من ناحية تزايد البطالة فيه بين بطالة حقيقية وبطالة مقنعة، ولكن من المآخذ على هذه البحوث أنها لم تصل إلى دراسة أو معالجة حقيقية حيث اعتمد اغلبها على جانب التنظير ولم تأخذ بعين الاعتبار الاسباب الحقيقية لازمة البطالة التي هي نتاج حروب عبثية ترتب عليها ما ترتب من سوء اوضاع ادت بالمجتمع العراقي بأكمله الى ان يعيش معاناة وازمات طيلة ثلاثة عقود وما يزيد على ذلك وفقد خلالها البنى التحتية التي لا تقوم قائمة لاي دولة دونها، كذلك لم يؤخذ بنظر الاعتبار الاوضاع السائدة في العراق الآن ونعني بها فقدان الامن والعيش تحت ظل احتلال اجنبي التي فاقمت في الاوضاع زيادة على على ما ذكرناه من ترد في الاقتصاد وتفشي البطالة بصورة اكثر مما كانت عليه في السابق، حيث توقفت مصانع الدولة ومصانع القطاع الخاص والمختلط عن العمل اضافة الى ورش العمل الصغيرة جراء الوضع غير الطبيعي من عدم استقرار وفقدان الطاقة الكهربائية كذلك الاستيراد العشوائي غير المنضبط للسلع والبضائع من دول الجوار وغيرها من الدول الاخرى التي كانت لها تأثيرات سلبية لايمكن تجاوزها. في حين لم تتم الاشارة الى ما ذكرنا في البحوث والاوراق التي قدمت للمؤتمر وكأنها اعدت لبلد يتمتع بأوضاع مستقرة وبنى تحتية متكاملة ويتمتع بسيادة واستقلال، فكانت هذه مأخذنا على ما قدم علاوة على عدم دعوتنا بشكل مبكر لان مشاركتنا يجب ان تكون اساسية وفعالة في مثل هذه الامور ودعوة الاتحاد مهمة، واختصاصه يكون له الدور والحصة الاوفر في معالجة من مثل هذه القضايا وخاصة قضية تفشي البطالة في العراق وسبل معالجتها بما تتوفر له من دراية وخبرة في هذا المجال، ولكن مع كل ذلك كان لمساهمة الاتحاد دور ايجابي وملموس في اعمال المؤتمر، وهذا مما اثنى عليه المشرفون على اعمال المؤتمر.

❖ماهو المؤمل والمرجو على المدى المنظور من اعمال المؤتمر؟

- طالبنا المنظمات الدولية بمد يد العون الحقيقية لتطوير قدرات (الكوادر) القيادية العاملة في مجال التشغيل واعداد برامج تطويرية للمشاريع ومقترحات اساسية واكدنا على ان لايكون هذا المؤتمر مثل المؤتمرات والورش السابقة فيضاف رقم جديد اليها بل اردنا من المؤتمر ان يحقق نقلة نوعية في التخفيف من البطالة المستشرية في بلدنا وان يخرج بتوصيات ومشاريع ملزمة للاطراف المشاركة من نوع الدعم الفني والمالي لطبقتنا العاملة وتكون واضحة المعالم ولها نتائج وانشطة وسقف زمني، ونتمنى من كل الاطراف ان تلعب دورا ستراتيجيا للتشغيل وخاصة منظمة العمل الدولية التي لها خبرات وامكانيات كبيرة وواسعة في مثل هذا المجال يمكن تطبيقها على ارض الواقع وبأقل وقت ممكن ولنا امل وطيد في تفعيل دور المنظمة والاطراف المعنية.

واذكر ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قامت باعداد لجان في الوزارة من ذوي الاختصاص وبمشاركة الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق لاعداد العمال العاطلين عن العمل من خلال فتح مراكز مهنية وتدريبية للمساهمة فيما سوف يقام من مشاريع ومصانع، وهذه اللجان تمخضت عن التوصيات والدراسات التي نوقشت في المؤتمر.

نمو سكاني سريع

لاعطاء صورة واضحة عن مشكلة البطالة في العراق فبالامكان الرجوع الى الدفتر السنوي الديمغرافي الصادر عن الامم المتحدة الذي قدر فيه عدد سكان العراق لعام ٢٠٠٠ بـ (٢٢,٩٥) مليون نسمة فيما قدرت منظمة المؤتمر الاسلامي العدد بـ (٢٣,٦) مليون نسمة للسنة نفسها، ويقدر معدل نمو السكان خلال التسعينات بـ (٢,٩٪) وفي هذه الحالة يعد النمو السكاني في العراق سريعا مقارنة بدول المنطقة وان نسبة الشباب فيه عالية نوعا ما، كذلك يشير البنك الدولي الى ان نسبة السكان الذين تتراوح اعمارهم بين (صفر-١٤) بلغت (٤٠,١٪) لعام ٢٠٠٢ وان السكان البالغين سن العمل ما بين (١٥-١٦) سنة يشكلون حوالي (٥٧٪) وان سكان العراق بلغ تعدادهم (٢٦) مليون نسمة للعام ٢٠٠٤ والسكان البالغون سن العمل قدر بحوالي (١٤,٩) مليون مع تزايد يقدر بـ(٣٨٠) الف نسمة في السنة، ولقد وجد المسح الذي اجري في تموز ٢٠٠٤ حول الاستخدام والبطالة ان من اصل (٤٩٪) من القوة العاملة (٢٧٪) معدل البطالة اي ان (٧,٣) ملايين من القوة العاملة بينهم مليونان عاطلون عن العمل، ومن هذه الحقائق الاحصائية يتوجب على المنظمة ان تلعب الدور الذي يتناسب وهذه الحقائق التي تمثل مشكلة انسانية تتوجب معالجتها بكل الوسائل المتوفرة التي تتمكن منها المنظمة بوجه الخصوص.

أوراق عديدة ذات اهمية

❖ماذا عن الاوراق والاقتراحات المقدمة من قبل جهات اخرى؟

- في هذا المجال اذكر بأن ورقة اتحاد الصناعات العراقي قد تقدمت باقتراحات وتوصيات الغاية منها تحريك عجلة الصناعة في العراق عن طريق تقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كذلك تطرقت ورقة اتحاد الصناعات العراقي الى وضع ضوابط لعدم اغراق السوق العراقية بالبضائع الفائضة عن حاجته او المشابهة لما ينتج محليا، اضافة الى انها اوصت بادخال الشركات العراقية مقاولاً اساسياً او ثانوياً مباشراً في عملية البناء والاعتماد على تشغيل الايدي العاملة العراقية اولا وفي الحالات الاستثنائية اشارة الى امكانية الاستعانة بالعمالة الاجنبية الفنية مثل الاهتمام بتشغيل القطاعات الصناعية المنتجة للمواد الانشائية المستخدمة في عمليات البناء. وهي باعتقادي ورقة قد تضمنت توصيات جيدة وان لاتحاد الصناعات العراقي قنوات اتصال وتفاهم مع الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق وقد تم توقيع بروتوكول تعاون في مجالات العمل والعمال للمساهمة في تطوير وتنشيط العمالة وعملية الانتاج والتطوير الصناعي، ونحن نعلم ان التوجه الاقتصادي والسياسي في العالم الغربي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي هو تعميم نظرية الخصخصة والعولمة في العالم، وبطبيعة الحال نحن نقاوم مثل هذا التوجه الجديد ونتمنى ان يكون قطاع عام وقطاع خدمات يساهم في بناء البلد وتطويره كوننا دولة نفطية متمكنة من بناء مثل هذه القطاعات وتقديم الخدمات البلدية والطبية والتعليمية والسكن من قبل الدولة، وبجانب هذا القطاع يكون قطاع خاص، كما ندعو المستثمرين العرب للمساهمة في بناء هذا القطاع الحيوي من مثل مشاريع السياحة و الاسكان وغيرها من المشاريع المكملة.

برنامج وطني لمكافحة البطالة

- وماذا عن دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق؟

كذلك كان لها ورقتها التي تضمنت رؤيتها وما يتوجب عليها عمله ازاء مشكلة البطالة حيث قدمت مقترحات اذكر منها بأنها اكدت على وضع برنامج وطني لمكافحة البطالة ووفق سقف زمني محدد، وطالبت بدعم اجهزة التشغيل المانحة حاليا وتطوير مهارة العاملين، كذلك دعت هذه الورقة الى تفعيل دور رجال الاعمال في فتح ورش عمل ومعامل حرفية لفسح المجال لبعض العاطلين في مزاولة العمل، ومنح قروض لذوي الاحتياجات ممن لديهم الاستعداد لفتح مثل هذه الورش وعن طريق القروض يمكن تشجيع البعض على بناء المعامل الاصلية، كذلك الالتفات الى تطوير مهارات وقابليات المرأة، ويجب ان يتم التركيز على التطور التكنولوجي في برامج التدريب المهني الشامل و للعسكريين المعوقين وافراد المليشيات كذلك العسكريين السابقين واشارت ورقة عمل الوزارة الى وضع برنامج تأهيلي خاص بهم لزجهم في العمل. هذا هو ماجاء في ورقة عمل هذه الوزارة.

وكلنا يعلم ان الاحتلال قد حل وزارات ومؤسسات من ضمنها وزارة الدفاع الذي يصل تعداد ملاكها الى (٥٠٠) الف ما بين جندي وضابط تم تسريحهم واضيفوا الى قائمة العاطلين عن العمل في العراق مما يتوجب اخذ ذلك بنظر الاعتبار من أجل خلق فرص عمل لهم لاعالة عوائلهم.

إن الجانب الانساني يوجب على الجميع دون استثناء النظر الى مشكلة البطالة في العراق والمساهمة في ايجاد الحلول المناسبة التي يمكن ان تلعب دوراً فعالاً في إعادة استتباب الامن والاستقرار ثانية للعراق الذي صبغت دماء ابناءه الابرياء اسفلت الشوارع نتيجة لثقافة العنف المولة باشخاص واموال من خارج العراق. ارى ان حل مشكلة البطالة كفيل بأن يجعل الامور في العراق تميل نحو الهدوء والاستقرار الامني ومن هذا المنطق ندعو الاطراف المشاركة في المؤتمر الى الايفاء بالتزاماتها وتفعيلها آخذة بنظر الاعتبار العامل الزمني.

تعاون وتنسيق

كيف هي علاقتكم مع وزارة العمل؟

❖علاقتنا مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يسودها التعاون والتشاور في امور تخص العمال واقترحنا من جانبنا في اللقاءات مع ممثلي هذه الوزارة. مساواة العمال المتقاعدين في القطاع الخاص بأقرانهم من المتقاعدين وفق قانون الخدمة المدنية ووعدتنا السيدة وزير العمل والشؤون الاجتماعية باصدار قوانين تتم دراستها في الوقت الحاضر بهذا الشأن. كما اوعدتنا باعتبار العمال الذين سقطوا صرعى نتيجة اعمال العنف التي يقوم بها الارهابيون شهداء ومنحهم (٥) ملايين دينار مع اعتبار اخر راتب تقاضوه في عملهم راتبا تقاعديا لعوائلهم.

كذلك منح قطع سكنية يتم توزيعها بالاشتراك مع الاتحاد العام لنقابات العراق على العاملين.

- نسمع عن خلافات اتحادكم مع اتحاد العمال العرب، ما طبيعة هذه الاختلافات وما الذي آلت اليه الامور؟

❖للحقيقة ليس لدينا خلافات مع اتحاد العمال العرب ولكن الاتحاد الاخير مازال متمسكا بعناصر النظام السابق التي مثلت الاتحاد في السابق، ومن المعروف ان هذه العناصر كانت ضمن جوقة النظام وكانت النقابات في زمنهم اوكار تجسس أمني على العمال، وان العمال كانوا يعتقلون بواسطة وشايات هؤلاء النقابيين، وهذه الحقيقة معروفة للعراقيين قبل العمال، ومن المستغرب ان اتحاد العمال العرب متمسك بهؤلاء علما بان الطبقة العاملة العراقية لفظتهم ولا يوجد لديهم تأييد في الوقت الحاضر وان مهمتهم قد انتهت رسميا منذ تشرين الثاني من العام ٢٠٠٣ لانتهاء الدورة الانتخابية وهم الان غير شرعيين. لقد قمنا بتأسيس (١٢) نقابة على انقاض اتحادهم البائد واقمنا انتخابات للجان النقابية وللهيئات الادارية وعقدت مؤتمرات رسمية لهذه الهيئات بحضور ممثل عن وزارة العمل وممثل وقاضي من وزارة العدل، وقد تم توثيقها رسميا، ونطلب من اتحاد العمال العرب بزيارة العراق لمعرفة الحقيقة ومعرفة الاتحاد الذي له ثقل عمالي على الساحة العراقية في الوقت الحاضر.